The Problem of Citizenship and the Question of Social Rights for Muslims in France

Miss. Noof Jabor Al-Thani[(1)*]

Received: 15/02/2023 Accepted: 12/03/2023 published: 03/06/2024

Abstract

This study presents a definition of the problem of Muslim integration in the French public sphere, including the policy of discrimination between Muslim and non-Muslim citizens. It discusses a series of racist practices that have led to the suppression of the religious and social rights of Muslims in France. The study poses a general question: What is the situation of Muslims in France, and what is the nature of their citizenship in French? This question addressed in four sections covers: firstly, citizenship in the French manner; secondly, the dilemma of citizenship for Muslims in France; thirdly, the social status of the Muslim community in France; and finally, the arguments of the far-right against the social participation of Muslims. Using a descriptive approach, the study concludes that the citizenship of Muslims in France faces a real dilemma despite the widespread media propaganda about the fairness of French official policy towards the rights and social roles of Muslims.

Keywords: citizenship, social rights, Muslims in France.

مشكلة المواطنة وسؤال الحقوق الاجتماعية للمسلمين في فرنسا

السيدة. نوف جبر آل ثاني

ملخص

تقدم هذه الدراسة تعريفا بمشكلة اندماج المسلمين في الفضاء العام الفرنسي، بما في ذلك سياسة التمييز بين المواطن المسلم والمواطن غير المسلم، وتعرض لجملة من الممارسات العنصرية التي بموجبها جرى هضم حقوق الممارسة الدينية والاجتماعية للمسلمين في فرنسا، وتطرح الدراسة سؤالا عاما مفاده: ما وضع المسلمين في فرنسا؟ وما شكل مواطنتهم على التراب الفرنسي؟ هذا السؤال الذي أجابت عنه الدراسة في أقسام أربعة تناولت: أولا: المواطنة على الطريقة الفرنسية، وثانيا: مأزق المواطنة للمسلمين في فرنسا، ثم الوضع الاجتماعي للجالية المسلمة في فرنسا، ثم حجج اليمين المتطرف ضد المشاركة الاجتماعية للمسلمين. وبمنهج وصفي جرت معالجة الدراسة والتي توصلت إلى أن مواطنة المسلمين في فرنسا تعيش مأزقا حقيقيا بالرغم من انتشار الدعايات الإعلامية حول عدالة السياسة الرسمية الفرنسية مع حقوق المسلمين وممارسات أدوارهم الاجتماعية.

الكلمات المفتاحية: المواطنة، الحقوق الاجتماعية، المسلمون في فرنسا.

(1) Research Assistant, Qatar University, Qatar.

* ***Corresponding Author:*** 200164724@student.qu.edu.qa

DOI: https://doi.org/10.59759/jjis.v20i2.443

المقدمة:

يشهد العالم اليوم عددا من التحولات على الأصعدة السياسية والاقتصادية والأمنية والاجتماعية والثقافية، والبيئية كذلك، وهي التحولات التي تؤثر تأثيرا مباشرا على الحياة اليومية للإنسان المعاصر، ومن نتائج تلك التحولات ما نلمسه من تغير في أنماط التفاعل البشري وأشكال التواصل الإنساني فقد طرأت بعض التغيرات على مستوى المفاهيم المتعلقة بالتعايش السلمي والأمن المجتمعي والتقارب الحضاري، وظهر على السطح نمط جديد من المفاهيم ساهم في تشتيت ما سعت الإنسانية إلى بنائه قرونا طويلة وبذلت فيه جملة من التضحيات. وانجلى الستار عن عالم تطبعه عوامل القسوة والظلم والكراهية كمظهر من مظاهر أزمة القيم العالمية.

وعلى وقع هذه الأزمة العالمية انتبه المتخصصون إلى رصد مظاهر الكراهية وأسبابها وعواملها المؤثرة وحجم انتشارها بما في ذلك "نُخب الكراهية" وصُنّاعها من ساسة ومفكرين وصناع قرار وجمعيات مدنية ورجال أعمال، وهي الكراهية التي اتخذت أبعادا خطيرة أسهمت في تغذية أشكال غير تقليدية من العنف وخلقت كائنات سياسية وقانونية عملت في كثير من المناسبات على شرعنة الإقصاء والعمل على تبرير نزعات التطرف المادي والمعنوي.

وعلى صعيد العالم الإسلامي؛ صنعت بعض الدوائر الدينية المتشددة خطابا موازيا لتلك الحملات الإقصائية المنظمة من طرف دوائر غربية، وانتهى الأمر إلى حالة من الاستقطاب القطبي بين ثنائية متشددة؛ بطرف فاعل وطرف منفعل، وهو الأمر الذي أدى إلى حالة من الاستنفار الأمني والسياسي لدى دوائر النخب الغربية؛ التي صنعت دعاية ضد المسلمين متجاهلة أصل المشكلة وتفاصيلها ووقائعها التي تنذر بهيمنة الخطاب العنصري الغربي على الدوائر السياسية والثقافية والعلمية.

أهمية الدراسة:

إثر عدد من الأحداث الأمنية المتسلسلة سعى الغرب إلى وضع الوجود الإسلامي في أوروبا والغرب بصفة عامة؛ وفي فرنسا بصفة خاصة في السنين الأخيرة، تحت دائرة "الخطر الأمني المحدق"، وعلى ضوء المركزية الغربية باشرت فرنسا التحضير لعدد من الإجراءات السياسية والقانونية التي تحد من حركة المسلمين في الجغرافيا الأوروبية والغربية، بما في ذلك حدود الممارسة الدينية للمسلمين وسقف التعبير عنها.

وقد تعددت فصول "تنميط الوجود الإسلامي" في فرنسا؛ فظهرت فصائل سياسية متطرفة تدعو إلى إنهاء وجود دين الإسلام في أوروبا واستبعاد رمزياته مع طرد المسلمين بذرائع تهديد الهوية والثقافة وقيم الحداثة الأوروبية، وهو الأمر الذي دعانا إلى طرح قضية المواطنة عبر سؤال الحقوق الاجتماعية للمسلمين في فرنسا.

إشكالية الدراسة:

السؤال الأبرز الذي تتبعه دراستنا هو:

- ما وضع المسلمين في فرنسا؟ وما شكل مواطنتهم على التراب الفرنسي؟

هذا السؤال يتفرع عنه ثلاثة أسئلة:

- هل يمارس المسلمون حقوقهم الاجتماعية بصفة عادية ضمن المجتمع الفرنسي؟
- ما حجم العداء للمسلمين في التراب الفرنسي؟
- ما حجج اليمين المتطرف ضد المسلمين في فرنسا؟

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى:

- التعريف بقضية المسلمين في فرنسا ومشكلة الاندماج في الفضاء العام الفرنسي.
- تحديد حجم التضييق على الممارسة الدينية الإسلامية في فرنسا.
- تسليط الضوء على المواطنة الفرنسية من المنظور اللائكي والمنظور اليميني المتطرف.

منهج الدراسة:

تستخدم الدراسة المنهج الوصفي: الذي يعرض معاناة المسلمين الفرنسيين والجاليات المسلمة في الاندماج السياسي والاجتماعي ووصف أشكال المواطنة في فرنسا، وأوضاع التمييز العنصري وعرض الأحداث المتصلة بذلك.

تمهيـــد:

ما زالت قضية المواطنة والاندماج من القضايا المثارة في الساحة السياسية الفرنسية على الرغم من مرور ثلاثين عاما على طرح المسألة للنقاش، فهي تُبحث في المبادئ والقيم الجمهورية وتطرح بشكل دائم ومستمر، وقد أسفر ذلك النقاش عن تداول عدة صور نمطية للمسلم الفرنسي، فهو في نظر عدد من صناع القرار الفرنسيين المواطن الذي ما زال مسار تأهيله اجتماعيا في طور التشكل، ونتيجةً لذلك فإنه يتعين على المسلم الانصهار في النموذج الثقافي الفرنسي وشكل الحضارة الفرنسية.

ولدى تأملنا في نمط العلاقة بين تصور السياسة الفرنسية للتحضر لانعدم تاريخ علاقة فرنسا بالمسلمين عموما، فتاريخ فرنسا الاستعماري للشعوب المسلمة حمل عدائية استئصالية بشعارات التحضر والتقدم فصنعت فرنسا مجدها " باستغلالهم وتسخيرهم لتنفيذ إرادتها ولا يضيرها أن تحول جميع سكان هذه المجتمعات/المستعمرات إلى عبيد بشعار: "المهمة الحضارية النظيفة لتطوير الشعوب""[1].

وبالعودة إلى المبادئ العامة للجمهورية الفرنسية؛ ومن خلالها يظهر لنا مدى التناقض الحاصل على مستوى الواقع، فالمفترض من تلك المبادئ العامة ألا يكون بالجمهورية أي شكل من أشكال التمييز العنصري أو الثقافي، فمبادئ وقيم الجمهورية من أسس السياسية الفرنسية لمبدأ المواطنة.

والملاحظ للواقع الفرنسي العام ينتبه لمظهرين لافتين:

المظهر الأول: سيادة النمط الثقافي الفرنسي وحده.

والمظهر الثاني: التغاضي عن حالات التمييز العرقي.

الأمر الذي ولد نوعا من الفصل بين المواطنين الفرنسيين الذين يعيشون على الأراضي الفرنسية إلى:

مواطن مسلم ومواطن آخر ينتمي أو يعتقد بمعتقد آخر غير الإسلام. فيتم ربط هذا الفصل بشكل دائم سياسيا، لقضايا المساواة والهوية الوطنية. في مناقضة صريحة للقوانين والشرائع والأديان، ومنها شريعة الإسلام في صورة عقد الذمة الذي "اقتضته ضرورة رعاية مصالح الذين بقوا على دينهم مع ارتضائهم العيش في كنف الدولة الإسلامية لهم ما للمسلمين وعليهم ما على المسلمين متساوون في الحقوق والواجبات"[٢].

١) <u>المواطنة على الطريقة الفرنسية:</u>

قبل بسط مفهوم المواطنة الفرنسية نعرّف المواطنة بشكل عام وهي علاقة ملزمة ومتبادلة ما بين الأفراد والدولة، فالفرد ينال جميع حقوقه، المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية، نتيجة لانتمائه لمجتمع معين، وفي الوقت ذاته يترتب عليه واجبات يجب عليه أن يقوم بها[٣].

إن العناصر التي كونت لنا المواطن الفرنسي انبثقت من تقليدين تأتيا من أفكار فلاسفة التنوير في عصر النهضة، وهما مونتسكيو Montesquieu وروسو Rousseau، فنجد أن المبدأ المتولد من نتاج أفكارهما أخذ طابعا قانونيا شرعيا، فمن خلالهما تم الإعداد لفكرة التمثيل والتمييز السياسي، والتقليدان هما:

١. فصل وإحداث التوازن في السلطة الفرنسية.
٢. انصهار جميع الأفراد في المجتمع الفرنسي.

هذه الأفكار أثرت تأثيرا كبيرا في السياق السياسي الفرنسي، حيث أصبح المواطن الفرنسي يتمتع بالمواطنة الكاملة، الذي فرض بالقوة من خلال الثورة الفرنسية عام ١٧٨٩، وتحرر بموجبها من التراتبية المجتمعية المقيتة[٤]. أما المواطن الفرنسي المسلم فهو يتعرض لنوع من الإقصاء (فقط لكونه مسلما) فمن غير المنطق أن لا ينال تلك الحقوق السياسية كغيره من المواطنين الفرنسيين بمختلف عقائدهم[٥] ألا يعد هذا المسلم فردا ينتمي إلى مجموعة الأفراد الذين يعيشون على هذه الأرض باعتبارهم مواطنين فرنسيين، فتسقط جميع الاعتبارات بموجب الدستور الفرنسي؟[٦].

وعلى الرغم من ورود عدة بنود ومواد تم ذكرها في دستورها، ومنها أن الشعب الفرنسي يعلن رسميا تمسكه بحقوق الإنسان وبمبادئ السيادة الوطنية مثلما حددها إعلان عام ١٧٨٩، وأيضا تدعي تمسكها بالحقوق والواجبات التي أقرها ميثاق البيئة في عام ٢٠٠٤، وعلى الرغم أيضا من كونها الجمهورية الفرنسية العلمانية الديمقراطية الاجتماعية التي لا تقبل أن تتجزأ وتعاهد نفسها أن تكفل مساواة جميع مواطنيها أمام القانون دون إقصاء قائم على الأصل أو العرق أو الدين وتحترم جميع المعتقدات.

٢) مأزق المواطنة للمسلمين في فرنسا:

الملاحظ بأن الأجواء السياسية المتعلقة بالجالية المسلمة في فرنسا، لن تسمح لها بأن تتعايش بأريحية مع الآخر؛ نظرا لفقدانها التمثيل في المجال السياسي والمدني والاقتصادي، ومن جهة أخرى نرى هذا الآخر الذي يطلب من المسلم ما لا يطالب به المواطنون الفرنسيون بمختلف عقائدهم سواء كان مسيحيا أو يهوديا...؛ ويعود ذلك لعدة أسباب منها سببان بارزان هما:

١. دوافع عنصرية.
٢. دوافع وخلفيات سياسية.

والملاحظ أنه لا يوجد على الساحة السياسة أي نشاط مدرج للانتخابات البرلمانية أو الرئاسية للمواطن المسلم في فرنسا، بمعنى لا يوجد حزب سياسي إسلامي فرنسي، ربما يعود ذلك إلى دستور الدولة الفرنسية الذي ينص على أنها دولة علمانية ديمقراطية اجتماعية غير قابلة للتجزئة. لكن في المقابل يحق لهؤلاء المواطنين التصويت للناخبين المرشحين لتلك البرامج، حيث يبلغ عدد المواطنين المسلمين في فرنسا نحو ٥ ملايين[٧]، ولكن يحق التصويت منهم فقط للمسجلين وهم يتجاوزون المليون ناخب[٨]، وهذا يؤكد لنا مدى أهمية تلك الأصوات في التأثير على نتائج الأصوات في الانتخابات، تبين أيضا استغلال المرشحين للبرامج الرئاسية وتوظيف مستشارين من المواطنين المسلمين لجذب أصوات الجالية المسلمة، ومن الأمثلة على ذلك عندما رشح رئيس حزب اليمين "نيكولا ساركوزي" Nicolas Sarkozy للرئاسة؛ كانت الناطقة باسمه هي القاضية رشيدة داتي، حتى تحسن صورته أمام الشباب والمسلمين[٩]، وأيضا استغلال المرشحين للدين الإسلامي للترويج لحملاتهم الانتخابية.

من هذا الوضع؛ نخلص إلى أن الاتجاه السياسي الفرنسي نحو الجالية المسلمة له بعدين:

١. براغماتي لكسب الأصوات المسلمة، من خلال توظيف موظفين ينتمون للجالية المسلمة؛ لتحسين صورتهم أمام هؤلاء ولأنهم يمتلكون نسبة أصوات تقلب موازين الانتخابات الرئاسية للدولة، أو من خلال إظهار تعاطفهم مما حدث في حرب الجزائر، حتى يكسب أصوات المواطنين الجزائريين؛ لأنهم يمثلون الشريحة الأغلب في فرنسا من الجالية المسلمة.
٢. استهلاك الجانب الديني والثقافي للإسلام في الترويج لحملاتهم الانتخابية: تنامي ظاهرة الإسلاموفوبيا[١٠]، والأمثلة عليها كثيرة ومنها ما يبين مدى سطحية الممارسة السياسية مثل بعض النخب السياسية التي تستغل بعض المشاريع التجارية في برامجهم الانتخابية كفتح ملفات المطاعم الحلال، ومثال على ذلك شركة كويك QUICK للوجبات السريعة، وهو عبارة عن مشروع له علاقة بالتقاليد الغذائية والهدف منه كسب الزبائن اللذين يقطنون في المناطق ذات الكثافة السكانية المسلمة[١١]. والتساؤل الذي يطفو على السطح هو كيف يتم التوافق بين هذا الترويج واعتدائهم على حريات المواطن المسلم الأخرى كلبسه وهيئته ومكان عبادته وشكل هذا المكان، كما ذكرنا سابقا ذلك السياسي اليميني المتطرف الذي يستغل كل الفرص لتقوية رصيده السياسي، بالإضافة إلى استغلال قضية الهجرة واللجوء السياسي، وبالفعل تم تفعيل كل تلك القضايا السابقة حتى أصبحت من القضايا القومية الأوروبية.

وقد تساءل المرشحون من اليمين المتطرف عن مدى انسجام الإسلام والدولة الفرنسية، أو إمكانية انصهار المواطن المسلم الكلي مع المجتمع الفرنسي العلماني كما ذهب إليه روسو في نظرية الإرادة العامة، كما نعلم فكل منهما ينتمي إلى منظومة مختلفة تماما[١٢]، ويمكن أن يولد نوعا من التناقض وعدم الاندماج، كونهما ثقافتين مختلفتين، فهم من وجهة نظرهم بأن المواطن المسلم لن يرتقي ويصل إلى درجة المواطن الفرنسي الحقيقي الكامل، والسبب امتلاكه ثقافة خاصة (الهوية)، لذلك يتعذر له تحقيق ذلك[١٣].

وقد شايع بعض المفكرين العرب هذا الاتجاه، ومنهم أمين معلوف في كتابه "الهويات القاتلة"، ويبدو لنا مدى تأثره بأدبيات فلاسفة العصر الحديث، عندما قال: ذلك المفهوم الذي يختصر الهوية في انتماء واحد يحصر البشر في موقف متحيز ومتعصب، ومتشدد ومهيمن لا بل انتحاري في بعض الأحيان غالبا ما يحولهم إلى قتلة أو أتباع قتلة، فتتشوه رؤيتهم للعالم وتنحرف، ويصبح الأشخاص الذين ينتمون إلى جماعتنا هم "منا" ونحن نعبر عن تضامننا معهم في مصير مشترك...[١٤]، فهل فعلا يمكن تعميم بعض حالات التطرف فقط لأنهم يتعبدون بدين الإسلام، وهم فعلا لا يمتون للإسلام بشيء لا من قريب ولا من بعيد، كما نعلم لكل قاعدة شواذ فلا يجب أن يتم تعميم مثل هذه الحالات على الكل ومتى كانت الهوية تدفع بصاحبها إلى سفك الدماء، وتحويل الإنسان إلى كائن شرير متعطش إلى ذلك.

إن الخلل موجود كما أنه يحتاج إلى علاج، لكن ليس بزيادة الوضع سوءا أو بتثبيت هذه الفكرة من خلال أدبيات العرب لدى الفرنسيين بشكل عام، وقد يتساءل أحدنا: ما المانع إن كنت مواطنة فرنسية مسلمة أحترم وأطبق جميع ما علي من واجبات وما لي من حقوق فما المشكلة في هويتي المسلمة ولدي حقوق يضمنها لي دستور الدولة الفرنسية العلمانية، وبالتالي تكفل حقوق الجميع، هوية المواطن الفرنسي المسلم تعتبر هوية خاصة تختلف تماما عن الهوية العامة أو المشتركة، وما علاقتها بمعاملتي بنوع من التمييز العنصري فقط للكينونة الإسلامية، أرتدي الحجاب أو أطلق اللحية، لمَ لا يتم معاملة المسيحيين بالمثل في تعليق الصليب على صدورهم أو لبس الراهبات للحجاب أو لبس اليهود المميز بالطاقية أو قبعات الحيسيديم والحيريديم ولبس نسائهم، أسئلة مشروعة واستفهامات وجودية لازمة.

واللافت أيضا أقوال السياسيين في أصل تأسيس الجمهورية الفرنسية، دائما يتم إرجاع أصل وجود الدولة إلى المرجعية الكاثوليكية والبروتستانتية واليهودية، في مناقضة صريحة للادعاء العلماني الذي قامت الثورة الفرنسية بسببه.

٣) الوضع الاجتماعي للجالية المسلمة في فرنسا:

في البداية يجب أن نتعرف على معنى مفهوم الحقوق الاجتماعية للفرد، حتى نتعرف بعد ذلك على الوضع الاجتماعي للمواطن المسلم الفرنسي في فرنسا، باستدعاء تساؤل مفاده: هل تكفل فرنسا الرسمية حاجة المواطن الأساسية لكي يحيا حياة كريمة، كما ورد في مواد وبنود ميثاق البيئة لعام ٢٠٠٤، وديباجة الدستور الصادر في ٢٧ أكتوبر ١٩٤٦، وإعلان حقوق الإنسان والمواطن الصادر في ٢٦ أغسطس١٧٨٩، أم أن الواقع المعاش لهذا المواطن المسلم يتناقض مع كل تلك الادعاءات.

٣-١- سؤال الحقوق الاجتماعية والدينية للمسلمين الفرنسيين:

أولاً: مفهوم الحقوق الاجتماعية:

هي حق من حقوق الإنسان ولها كل خصائصها، وهي القواعد الأخلاقية والقانونية والمجتمعية، بحيث تلبي جميع الاحتياجات الاجتماعية الضرورية للمواطن، وتقوم بعملية اندماج المواطن في مجتمعه، وتكفل له حصوله على وظيفة وحياة كريمة(١٥).

ثانيًا: الحقوق الاجتماعية للمسلم في فرنسا:

من حق المواطن المسلم الفرنسي أن ينال جميع حقوقه الاجتماعية، مثل حق التعليم، والسكن، والعمل، والصحة ... وغيرها من الحقوق الأخرى، ولكننا نجد أن المسلم في فرنسا يتعرض إلى نوع من التهميش والإقصاء الاجتماعي، بسبب هويته أو انتماءاته. وسنعرض بعضا من تلك الممارسات في مجال التعليم ومجال السكن والعمل والحريات؛ كالتالي:

١. **التعليم:** عانى الكثير من أبناء المواطنون المسلمون من التهميش والإقصاء من المنظومة التعليمة الفرنسية، فالمتأمل في المنظومة التعليمية الفرنسية يجد مدى المفارقات ما بين شعاراتها والواقع المعاش ونلاحظ ذلك من بعض المواقف التي تحدث لأبناء الفرنسيين المسلمين في المدارس الفرنسية، أبرزها الشعور بالتمييز، فمنذ اليوم الدراسي الأول من بداية كل عام دراسي جديد، في يوم التعارف الأول ما بين الأساتذة والطلبة من خلال طرح الأسئلة التي تتمحور حول الأصل، عندما يعلم الأستاذ بأن هذا الطالب ليس من أصول فرنسية، الأمر الذي يولد لدى الطالب نوعا من الإحراج، و تثبت فكرة أنه يحدث له كل ذلك؛ لأنه الآخر الذي لا ينتمي إلى هذا المجتمع الفرنسي العلماني، وأيضا يدفعهم ذلك إلى تقبل جميع الأجواء العامة في المدرسة، وعلى سبيل المثال الاحتفالات بنهاية السنة الميلادية وشجرة عيد الميلاد حيث يتسم كل ذلك بالطابع الديني، مع التبرير بأنها عادات وليست عبادات خلاف الطالب المسلم الذي يحرم من العادات الدينية الإسلامية مثل حضور عيدي الفطر والأضحى وأيضا وجبة الغداء المقدمة في المدرسة التي لا تراعي أبدا الخصوصيات الدينية للطلاب المسلمين بحجة أنها مؤسسة تعليمية علمانية لا تأخذ بالاعتبارات الدينية، وأيضا الأسر المسلمة التي يقع على عاتقها مواجهة كل ذلك، وهي تقوم بدور كبير في تربية أبنائها على القيم الأخلاقية الإسلامية، التي لن تقدمها لهم يوما المؤسسة التعليمية العلمانية لأبنائهم، بل ستقدم لهم فقط احترام القوانين الحديثة، من أجل تحقيق المواطنة الكاملة، وبعض تلك القيم قد تتصادم مع القيم الدينية الإسلامية(١٦).

٢. **السكن والعمل:** يتجمع الفرنسيون المسلمون في المدن الكبرى ذات الكثافة السكانية العالية في تجمعات تفتقر إلى الخدمات والبيئة الصحية المناسبة لينال المواطن حياة كريمة فقد تطغى عليها ظواهر الفقر والبطالة، وهذا ما يدفع الشباب إلى الانحراف، وكلما حدث نوع من الأحداث العنيفة في المجتمع تم فتح ملف قضية تلك الضواحي، كما يتعرض سكان هذه الضواحي للتمييز في العمل وفي بعض الخدمات الاجتماعية فقط لعيشهم في هذه الضواحي بالإضافة إلى بعض حالات رفض طلبات العمل لمجرد أنهم يحملون أسماء عربية. وبالرجوع إلى المادة الأولى من الدستور الفرنسي نجد بأن لكل شخص الحق في أن يعيش داخل بيئة صحية متوازنة وكريمة، فيما يناقض الواقع ما تم نصه في الدستور.

وفي مجال آخر تحرم الموظفة المسلمة من الوظائف الحكومية فقط كونها ترتدي الخمار (قطعة القماش على الشعر!)، والسبب هو الرمزية الدينية للحجاب؛ ولبس الحجاب قد يؤدي –في نظرهم– إلى نشر الدين الإسلامي وهذا قد يخالف الدستور الفرنسي ذو الطابع العلماني، ولو رجعنا إلى ديباجة الدستور: على كل شخص واجب وحق في العمل، ولا يجوز التمييز بسبب أصوله أو معتقداته.

وبالمحصلة؛ يوجد الكثير من التمييز والإقصاء الاجتماعي من حيث السكن والعمل وغيرها الكثير، وهو الأمر الذي يؤدي إلى انتهاك مبدأ المساواة المنصوص عليها في دستور الجمهورية الفرنسية، وكل تلك الإشكالات نابعة فعليا من داخل المجتمع الفرنسي بسبب حدود مفهوم "العلمانية"[١٧]. في المقابل لم يحاول المواطن المسلم إثارة أي مشكلة بنيوية في المجتمع لينال حق المواطنة الكاملة ولم يتحرك بسبب التهم الجاهزة التي تلوكها وسائل الإعلام كل مرة عن الوجود الإسلامي في أوروبا عامة.

٣. الحريات: (لا توجد حدود للحريات الفردية في المجتمع الفرنسي)، وهو مبدأ ينزل شعار الدولة (حرية _عدالة_ مساواة)! وهي الحرية الغائبة فيما يتعلق بالممارسة الدينية. ويمكن أيضا تأويل هذه المصطلحات بما يتماشى مع الأيدولوجيات المتعلقة بالفرد والمجتمع والدين فقد أثبت الواقع أن هناك صراعا –خفيا وظاهرا – بين طبيعة المجتمع وأبناء الأسر المسلمة حيث لا يمكنهم الانصهار والاندماج الكامل بحكم الثوابت والنزوع الديني للفرد، والنتيجة حتمية؛ تتجلى في الإقصائية المقيتة والتعرض للتمييز والأمثلة كثيرة على ذلك منها:

- صدور قانون يمنع ارتداء الحجاب للطالبات في المدارس الفرنسية، والممتنعة عن ذلك تنال العقاب حسب نص القانون لسنة ٢٠٠٤[١٨]،أيضا التحكم في طول التنورة المدرسية، ويمكن أن تتعرض البنت المسلمة في المدارس إلى نوع من الإقصاء والتهميش؛ لأنها تريد أن تحافظ على شرفها، ولم تفعل كباقي زميلاتها في ممارسة الحرية البدنية والجنسية، فتعد بذلك إنسانة متخلفة ورجعية في نظرهن[١٩].
- تزوير القضايا التاريخية المتعلقة بالماضي الاستعماري وتلقينها للطلبة المسلمين، بما في ذلك رواية "محاربة المؤسسات الدينية الرجعية المساهمة في التخلف"، والتلميح بأن الإسلام قرين بالإرهاب. وعدم السماح بمناقشة الآراء المخالفة، مع ترصّد كل الردود المخالفة وتصنيف كل من يناقض الرواية الرسمية ضمن لائحة "حظر" تتخذ أشكالا وممارسات أخرى في المنع والإقصاء من أي استحقاقات.

والمواطن المسلم المطالب بالمواطنة الكاملة حقه مشروع بنص الدستور، فهو بتلك المواطنة سيتمكن من تحقيق الأسس التي تنمي شخصيته وهويته في المجتمع الفرنسي بشكل خاص والأوروبي بشكل عام، وبالتالي نطرح التساؤل على ذلك الخلل المفاهيمي في مصطلح العلمانية وحدودها باعتبار تأويل المفهوم أساس الإشكالات الحاصلة أيضا، حيث أدى إلى ظهور التناقض الواضح ما بين الدستور والواقع ما أدى لاحقا إلى خلل في بنية المجتمع الفرنسي ونتج عنه ردود عكسية بين المواطن المسلم والسياسية الفرنسية العامة.

٣-٢- قضية حجاب المرأة المسلمة في فرنسا واشتباكها بمسألة الهوية:

ورد في خطاب الرئيس الفرنسي الأسبق (جاك شيراك Chirac Jacques): (لقد عاينت ودرست كل التقارير الصادرة

عن لجنة "بيرنار ستارزي" وتفحصت كل الحجج التي تقدمت بها الجمعية الوطنية، البرلمان، والأحزاب السياسية، والسلطات الدينية وكبار ممثلي التيارات الفكرية المهمة، وعلى ضوء ذلك؛ أعتبر وبكل وضوح وبضمير واع بأن ارتداء لباس أو أي علامات دينية أخرى تشير إلى الانتماء الديني ويجب أن يتم حظرها في المدارس والمعاهد والثانويات العامة)[٢٠].

هذا الخطاب أثار ضجة لدى الجاليات المسلمة في فرنسا؛ إذ شكل نوعا من التحايل على الحق العام كون الحجاب يعد ممارسة دينية، كما مثل الخطاب مصادرة للحرية الشخصية، وبالتالي اندمج خطاب أعلى هيئة في الدولة مع توجهات اليمين المتطرف التي تريد إنهاء المظاهر الدينية وبالأخص الإسلامية منها. ومنذ ذلك الحين؛ أقدمت الدوائر السياسية بقصد منها وبغير قصد على مسألة مطالبة المسلمات بالتخلي عن الحجاب وأشكلة الحجاب (problème de Voile باللغة الفرنسية)، عبر المساومة والتخيير بين التمسك بالحجاب أو التمسك بالعمل، وهو الأمر الذي بسببه جرى طرد المئات من المحجبات في فرنسا من وظائفهن.

وتعود قضية الحجاب أول مرة في فرنسا في العام الدراسي (١٩٨٩-١٩٩٠) في مدينة كراي CREIL، ولاية واز OISE وفي ثانوية تدعى غابرييل حافيز Gabriel Havez حيث أقدم "أرنيست شانيير Ernest Chanviere" (وهو من أصول مارتينيكية ومن حزب جاك شيراك RPR التجمع من أجل الجمهورية) على طرد ثلاث فرنسيات من أصول مغاربية (ليلى وفاطمة شعبون وسعيداني) كن يرتدين الحجاب من منعهن الدخول إلى الثانوية بدعوى أنهن بهذا الحجاب قد خرقن قانون العلمانية – التي لا تسمح بإدخال الرموز الدينية إلى المدرسة العمومية– وكانت هذه العملية بداية لمعركة الحجاب في فرنسا التي ما انفكت فصولها تتفاعل في الساحة الإسلامية الفرنسية[٢١].

وقد وضع عالم الاجتماع الفرنسي "بيير بورديو Pierre Bourdieu" مقاربة تكشف بجلاء توجه نيات السياسية اليمينية الفرنسية حينما وضع سؤالين متقابلين إزاء مسألة الحجاب هما: السؤال المتطرف الظاهر: (هل يجب القبول بما يسمى الحجاب الإسلامي في المدارس أم لا؟) يضمر سؤالا ضمنيا مفاده: (هل يجب القبول بالمهاجرين من أصول شمال إفريقيا في فرنسا أم لا؟) ويرد بورديو بأنهم: " يستطيعون بذلك تقديم إجابة عن هذا التساؤل إذا كان بالإمكان التصريح عن الإجابة في غير هذا السياق"[٢٢].

في المقابل حشدت الصحف الأسبوعية بأجمعها الرأي ضد الحجاب، متجاوزة توجهاتها الأيديولوجية المختلفة من Le Figaro إلى Nouvelle Observateur مرورا بـ Le Point و L'Expresses و Paris Match وأيضا مجلة Elle. وعلى هذا النحو عبأ الحجاب –الذي ترتديه بضع مئات من طالبات المراحل المدرسية – الرأي العام الفرنسي، فعلى الأقل الصحفيين والسياسيين والمفكرين مقتنعين جميعا اليوم أن الجمهورية في خطر بسببه!

ووفق الشهادة التي أدلى بها "إيف بيير ترانPierre Trein " المدير العام للاستخبارات العامة أمام لجنة دوبريه بتاريخ ٠٩ يوليو عام ٢٠٠٣؛ فإن عدد حالات ارتداء الحجاب في المدارس الذي كان يبلغ ١١٢٣ حالة عام ١٩٩٤؛ بات في عداد بضع مئات أي أقل مما كان عليه في أي وقت سابق وكان وزير الداخلية الفرنسي نيكولا ساركوزي Nicolas Sarkozy (رئيس الجمهورية لاحقا) أكثر دقة عندما أحصى في بداية العام الدراسي ٢٠٠٣ عدد الطالبات المحجبات بـ ١٢٥٦ طالبة، وأحصى ٢٠ حالة متنازعا عليها وأربع حالات تم فصلها[٢٣].

إزاء هذا الوضع ارتبط هوية المرأة المسلمة بظروف عملها ودراستها، وتم التضحية بقيم الجمهورية الفرنسية من قبل تلك القرارات ضد الوضع الطبيعي للهوية الإسلامية، وأمام هذا المشهد الاجتماعي المرتبك بحث المسلمون الفرنسيون والجاليات المسلمة على حد سواء جملة من الوسائل للاندماج مع الوضع الجديد من غير التضحية بالهوية، وهو الوضع الذي أقل ما يقال عنه بأنه مأساة اجتماعية.

ولتقريب المشهد نضرب مثالا عن إحدى تلك الوسائل؛ فقد ذكرت فرانسواز جيرو (Françoise Giroud) وهي كاتبة فرنسية ووزيرة سابقة، صرحت (بعد قضية كريل) "بأن الفتيات المحجبات يلجأن إلى التعليم عن بعد، فهو يجنبهن ارتياد الصفوف المختلطة؛ لأنه أمر يرفضه القرآن، والمهمة الاندماجية للمدرسة؟ لا ندمج أحدا قسرا؛ إذ إن مهمة "الاختيار" تقع على عاتقهن[٢٤].

كما شهدت حالات عديدة "شيطنة الحجاب" في فرنسا، خاصة بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر، والتي تم بموجبها تصنيف المسلمين في خانة الخطر المحتمل، وجرى إلصاق التهم لمجرد الاشتباه أو لمجرد المظهر الخارجي.

لقد وصل الأمر بالمحرر الصحفي البارز في صحيفة Le Nouvelle Observateur جاك جوليار Jacques Julliard أن يربط بين حالات الاغتصاب والحجاب لما قال: "اعكسوا الحرفين الصوتيين وستجدون في كلمة Voile (حجاب) كلمة Viol (اغتصاب)، عبر إخفاء الجنس عن النظرات ولو بشكل رمزي يتمثل بخصلات الشعر، فإنك تجعله محط انتباه، وعندما تجس جسد المرأة فإنك تحكم بأن يكون عرضة للاغتصاب"[٢٥].

أمام هذا الوضع الجسيم؛ اكتسب تيار اليمين المتطرف في فرنسا كل المبررات لمحاربة ليس فقط الرمزية الإسلامية وإنما لاستئصال الوجود الإسلامي، وتاريخيا شكلت خطابات اليمين المتطرف إزاء مسألة الحجاب فرصة لمخاطبة الذات الفرنسية بالخطر المتوهم الذي يجسده وجود الممارسات الإسلامية على أرض الجمهورية، وهو الخطاب الذي يواجه به اليمين المتطرف السياسة الرسمية الفرنسية أيضا كون اللائكية الفرنسية عليها أن تتجسد في منع كل أشكال الدين ومظاهره في الفضاء العام، وقد رأينا في برنامج حملة لوبان في الرئاسيات الفرنسية أبريل ٢٠٢٢ حجم الاهتمام بمسألة الحجاب الذي انتقل لديها ولدى حزبها من حظره في العمل إلى تحضير قانون يسري بموجبه حظره من الفضاء العمومي.

٤) <u>حجج اليمين المتطرف الفرنسي ضد المشاركة الاجتماعية للمسلمين:</u>

لم يعدم اليمين المتطرف كل الوسائل من أجل التضييق على الوجود الإسلامي –كما مر بنا– وسعى إلى تمرير بعض الطروحات للساسة والقانونيين والإعلاميين الفرنسيين المتعلقة: بالمساجد والدعاة والأئمة وقضايا المرأة والزواج والإنجاب والحجاب، وغيرها من القضايا.

ومنذ نهاية التسعينات كانت الجبهة الوطنية تدافع عن بعض الطروحات المتطرفة حول الإسلام والمسلمين، وقد ذكر "بيير أندريه تاغييفPierre-André Taguieff في كتابه (في مواجهة العنصرية) حجج الجبهة الوطنية (اليمين المتطرف) المعادية للأجانب تبعا للمحاور الأساسية التالية: الديموغرافيا، والحقوق الاجتماعية والمدرسة، والعمل

(المهاجرون يأخذون عمل الفرنسيين) والسكن والأمن (المهاجرون هم السبب الأساسي لانعدام الأمن)[٢٦]. وقد تناول الكتاب نصوصا مأخوذة من الجبهة الوطنية الفرنسية؛ التي تعود إلى نهاية الثمانينات، وغدت اليوم "قوالب جاهزة" في الإعلام ولدى عدد من المثقفين، أما الحجج الست للجبهة الوطنية فهي بالبنط العريض بعناوين للكاتب كالتالي[٢٧]:

الحجة الأولى: الدين الذي يبعث على الخوف:

دين غازٍ تُفرض مبادؤه (الشريعة) على الحياة المدنية بشكل مباشر... في أرض الإسلام يضطهد المسيحيون بشكل منتظم ... السلوك العدائي والغازي للإسلام (...) يحكم مسبقا على كل "مرتد" بالموت ليصبح ضحية متزمت ما.

الحجة الثانية: فرنسا المستقبل جمهورية إسلامية؟:

تنقل الجبهة الوطنية في أدواتها الدعائية تصريحا لحسين موسوي، أحد قادة حزب الله اللبناني لصحيفة "ماتان دو باري Matin du Paris" بتاريخ ١١ سبتمبر ١٩٨٦، يقول فيه: " ستصبح فرنسا جمهورية إسلامية بالتأكيد".

الحجة الثالثة: الهوية الفرنسية مهددة:

الإسلام الذي يمثل مسبقا الدين الثاني في فرنسا... يهدد هويتنا.

الحجة الثالثة مكرر: (الأجانب المسلمون هم اليوم من يريدون فرض عاداتهم: اليوم المسجد وارتداء الحجاب في المدرسة، غدا تعدد الزوجات والقانون القرآني في الزواج والميراث والحياة المدنية).

الحجة الرابعة: (الإسلام متعارض مع الرؤية العلمانية للعلاقة مع الدين والدولة).

الحجة الخامسة: الإسلام متعارض مع المسيحية:

(الإسلام متعارض مع التصور المسيحي للعالم، لأن الدينين يقصيان بعضهما بعضا).

الحجة السادسة: "يتناقض الإسلام مع كل انصهار" و "يهدد هويتنا وحضارتنا الغربية المسيحية".

أمام هذه الحجج التي أطرتها الجبهة الوطنية المتطرفة، والتي تضع الإسلام بشكل شمولي في قفص الاتهام ومحاولة الاستبعاد يطفو على السطح جملة من الأسئلة البنيوية المتعلقة بقراءة اليمين المتطرف للإسلام وقراءته للواقع العالمي وانسجامه مع قيم اللائكية الفرنسية وقيم الجمهورية. والذي يتبادر إلى الذهن هو صورة الإسلام عند غير المسلمين عموما وصورة الإسلام لدى اليمين المتطرف الذي يضع حائطا منيعا ضد أي محاولة لفهم رسالة الإسلام وحقيقته ومضمونه الحضاري والإنساني، وهو الأمر الذي يدعونا إلى طرح مقاربة تفاعلية بين التصورين: تصور التحضر الإسلامي وضرورته الوجودية وتصور اللائكية الاستئصالية بنسختها اليمينية المتطرفة. وبلا شك؛ فإن الحاجة تدعونا بشكل طارئ إلى تعرية الصور المزيفة عن الإسلام والمسلمين وكشف الحقائق وطرح منظور للحوار الحضاري باستقصاء إمكانات وأبجديات إسلامية للحوار مع اليمين المتطرف.

خاتمة:

ما زال نضال المسلمين في فرنسا من أجل حرية الممارسة الدينية وإثبات الذات الإسلامية في طوره المحتشم بسبب جاهزية الفضاء العام في فرنسا والإعلام الفرنسي لاستغلال أي حادث لصالح تشويه الهوية الإسلامية؛ وبالتالي يمكننا أن

نصف طبيعة العلاقة بين الإسلام وفرنسا بالالتباس وعدم الانسجام.

وقد تطرقنا في بحثنا إلى جملة من الإثباتات التي يتورط فيها الرأي العام الفرنسي، والتي تضع قيم الجمهورية التي نص عليها الدستور الفرنسي على المحك؛ بسبب سعي كثير من الدوائر الفرنسية إلى إلغاء الوجود الإسلامي من الفضاء العمومي، وهو التوجه الذي تتبناه فرنسا الرسمية شيئا فشيئا.

ومن النتائج التي توصلنا إليها في بحثنا:

- مواطنة المسلمين في فرنسا تعيش مأزقا حقيقيا بالرغم من انتشار الدعايات الإعلامية حول عدالة السياسة الرسمية الفرنسية مع حقوق المسلمين وممارسات أدوارهم الاجتماعية.
- المحيط السياسي الفرنسي لا يسمح للمسلمين بممارسة دور سياسي؛ لانعدام الثقة في المكوّن الإسلامي وعدم فسح المجال للتعايش المطلق مع غير المسلمين.
- هدوء خطاب الجمعيات الإسلامية الفرنسية هو نتيجة مباشرة للمخاوف الإعلامية، والتضييق الحاصل على المسلمين في مجال العمل والتعليم والسكن، وبسبب التمييز والإقصاء الاجتماعي.
- مشكلة الحجاب في فرنسا أعاقت الأمة الفرنسية في التقدم نحو استثمار الطاقات الإبداعية في مجال الاقتصاد والتعليم، فعلى الرغم من توافر الكفاءات المسلمة؛ إلا أن استبعاد المرأة المحجبة من القطاع العمومي ضيع كثيرا من الفرص، رغم رمزية الحجاب وعدم تأثيره على أي مجال.
- مناسبة الظرف الزماني لفضح الاستعلائية الغربية عموما وتعرية الخطاب اليميني المتطرف، كون أوروبا اليوم تشهد تحولات سياسية وأمنية جذرية، بالمقابل يشهد اليمين المتطرف في عدد من البلدان صعودا سياسيا، ومنها الحالة الفرنسية التي يتقدم فيها اليمين المتطرف بشكل سريع.

ومن التوصيات التي تقدمها الدراسة:

- ضرورة صياغة حوار –إسلامي، فرنسي– وإعادة التفكير في آليات تقديم صورة الإسلام بمعزل عن بعض التفسيرات الخاطئة له؛ والدعوة إلى مواجهة التيارات المنحرفة سواء داخل الغرب أو داخل الخطاب الإسلامي، وهي نفسها التيارات التي أعاقت تقدم الحوار الحضاري.
- ولأن واقع اليوم أدعى لفتح قنوات الحوار مع المشككين في نجاعة الوجود الإسلامي في فرنسا الأوروبية؛ فإن اقتناص آليات للنقاش وتبادل الأطروحات الفكرية وصياغة أبجديات للحوار؛ ضرورة ملحة تقتضيها مصلحة الدين والدنيا.
- كما توصي الدراسة إنشاء مرصد لحقوق المسلمين في فرنسا ترعاه الهيئات الرسمية في البلاد المسلمة.
- مع ضرورة بحث المجتمع العلمي الجامعي في مشكلات الهوية واندماج المسلمين في العالم الغربي.

الهوامش:

(١) بن بوذينة، عمر، **صورة التقدم في الفكر الإسلامي الحديث**، مجلة أفكار، المجلد ٢٣، عدد ٢، ماليزيا، ٢٠٢١، ص٤٩٦.

(٢) الطعامنة، قاسم، **أهل الذمة في فقه السياسة الشرعية –عصمة الدم والمال أنموذجا–**، المجلة الأردنية في الدراسات الإسلامية، المجلد ١٦، عدد ٢، ١٤٤١هـ، ٢٠٢٠م، ص ٣١٣.

(٣) جينكو، علاء الدين، **المواطنة بين السياسية الشرعية والتحديات المعاصرة**، مجلة الدراسات العليا، جامعة النيلين، السودان، مجلد ٣، عدد ١١، ٢٠١٥، ص٤.

(٤) دومنيك شنابر وكريستيان باشولييه، **ما المواطنة**، ترجمة سونيا محمود نجا، المركز القومي للترجمة، القاهرة، ٢٠١٦، ص ٤٨.

(٥) مناع، هيثم، **الإسلام وأوروبا**، المعهد الإسكندنافي لحقوق الإنسان، ، مؤسسة هيثم مناع، 2021،) ط٢)، ص١٦.

(٦) الدستور الفرنسي، المادة رقم(١)، ص ٦.

(7) Contad Hackett, ***5* facts about the Muslim population in Europe**, Paw research center, November, 29, 2017.

https://www.pewresearch.org/fact-tank/2017/11/29/5-facts-about-the-muslim-population-in-europe/

(٨) أبو مريم، هشام، **هل تكون الأصوات الجزائرية حاسمة برئاسيات فرنسا**، الجزيرة نت، باريس، ١١-٤-٢٠١٧.

(٩) مزياني، علاوة، **اليمينية داتي تنهزم أمام الاشتراكية ان هيدالغو في باريس**، فرانس ٢٤، ٢٨-٠٦-٢٠٢٠.

(١٠) الإسلاموفوبيا (Islamophobia): العداء لدين الإسلام ومعتنقيه بسبب الادعاء بأنه دين العنف والكراهية وقهر الإنسان وإهدار كرامة المرأة ومنافاته لروح التقدم، ونبذ الأجانب وهم المسلمون في أغلبهم، من خلال التخويف منهم وإثارة العداء والكراهية اتجاه المسلمين وغير المسلمين، وهو الأمر الذي ولّد نوعا من المضايقات من خلال توجيه التهديدات والإساءة والتحريض والترهيب، في الواقع وعلى منصات العالم الافتراضي، وكل ذلك بدافع العداء المؤسسي الأيديولوجي والسياسي والديني، الذي يتخطى إلى أبعد من ذلك ليصل إلى العنصرية البنيوية والثقافية التي تستهدف كل الأشكال والرموز التي تعتبر من خلالها بأنك مسلم. نقلا عن:

Imran Awan and Irene Zempi, **A Working Definition of Islamophobia**: A Briefing Paper, November 2020, p2.

(١١) مناع، هيثم، مرجع سابق، ص١٠٥.

(١٢) برتوسي، كريستوف، **فرنسا والمسلمون بحث في سوسيولوجيا المواطنة**، دار الفارابي، لبنان، (ط١)، ٢٠١٩، ص٦.

(١٣) المرجع نفسه، ص٧.

(١٤) معلوف، أمين، **الهويات القاتلة**، دار الفارابي، لبنان، ٢٠٠٤، (ط١)، ص٤٧.

(15) Le site de la Conseil de l'Europe, La Recommandation Enter! et les droits sociaux, https://www.coe.int/en/web/enter/social-rights

(١٦) الغمقي، محمد، **الإقصاء الاجتماعي والسياسي للفئات الضعيفة في المجتمعات الغربية: دراسة الحالة الفرنسية**، بحث مقدم في المؤتمر الدولي السابع لمركز دراسات التشريع الإسلامي والأخلاق، ٢٩-٠٤-٢٠١٩.

(١٧) برتوسي كريستوف، مرجع سابق، ص٤٧.

(١٨) بزيان، سعدي، **معركة الحجاب الإسلامي في فرنسا أصولها وفصولها صور عن معاناة المسلمين في المهجر**، دار هومة للطباعة والنشر، الجزائر، ٢٠٠٥، (ط١)، ص١٧١.

(١٩) الغمقي محمد، مرجع سابق.

(20) Le Discours du président français Jacques Chirac, 17 Dec, 2003, Palais de l'Elysée, France. https://www.youtube.com/watch?v=nhELieqWZUQ

(٢١) سعدي بزيان، مرجع سابق، ص١١.

(22) Bourdieu, Pierre, **dans le foulard islamique en question**, Editions Amsterdam, Paris, 2004, P11.

(23) Cent minutes pour convaincre, France2, 20 Novembre 2003.

(24) "Femmes voilées, femme battus", Le Nouvelle Observateur, 26 Octobre 1989.

(25) Le Nouvelle Observateur, 16 Septembre 2003.

(26) Pierre-Andre Taguiff, **Face au racism**, Vol.1, La Decouverte, Paris, 1991.

نقلا عن: غرايش، آلان، **الإسلام والجمهورية والعالم**، دار الساقي، بيروت، ٢٠١٦، (ط١)، ص٣٠٧.

(٢٧) المرجع نفسه، ص ص٣٠٧- ٣٠٩.

المصادر والمراجع:

- برتوسي، كريستوف، **فرنسا والمسلمون بحث في سوسيولوجيا المواطنة**، دار الفارابي، لبنان، ٢٠١٩، (ط١)،
- بزيان، سعدي، **معركة الحجاب الإسلامي في فرنسا أصولها وفصولها صور عن معاناة المسلمين في المهجر**، دار هومة للطباعة والنشر، الجزائر، ٢٠٠٥، (ط١).
- دومنيك شنابر وكريستيان باشولييه، **ما المواطنة**، ترجمة سونيا محمود نجا، المركز القومي للترجمة، القاهرة، ٢٠١٦.
- غرايش، آلان، **الإسلام والجمهورية والعالم**، دار الساقي، بيروت، ٢٠١٦، (ط١).
- معلوف، أمين، **الهويات القاتلة**، دار الفارابي، لبنان، ٢٠٠٤، (ط١).
- مناع، هيثم، **الإسلام وأوروبا**، المعهد الإسكندنافي لحقوق الإنسان، مؤسسة هيثم مناع، ٢٠٢١، (ط٢).
- أبو مريم، هشام، **هل تكون الأصوات الجزائرية حاسمة برئاسيات فرنسا**، الجزيرة نت، باريس، ١١-٤-٢٠١٧.
- بن بوذينة، عمر، **صورة التقدم في الفكر الإسلامي الحديث**، مجلة أفكار، المجلد ٢٣، العدد ٢، ماليزيا، ٢٠٢١.
- جينكو، علاء الدين، **المواطنة بين السياسية الشرعية والتحديات المعاصرة**، مجلة الدراسات العليا، جامعة النيلين، السودان، مجلد ٣، عدد ١١، ٢٠١٥.
- الدستور الفرنسي، المادة رقم (١).
- الطعامنة، قاسم، **أهل الذمة في فقه السياسة الشرعية -عصمة الدم والمال أنموذجا-**، المجلة الأردنية في الدراسات الإسلامية، المجلد ١٦، عدد ٢، ١٤٤١هـ، ٢٠٢٠م، ص٣١٣.

- الغمقي، محمد، **الإقصاء الاجتماعي والسياسي للفئات الضعيفة في المجتمعات الغربية: دراسة الحالة الفرنسية**، بحث مقدم في المؤتمر الدولي السابع لمركز دراسات التشريع الإسلامي والأخلاق، ٢٩-٠٤-٢٠١٩.
- مزياني، علاوة، **اليمينية داتي تنهزم أمام الاشتراكية ان هيدالغو في باريس**، فرانس 24، ٢٨-٦-٢٠٢٢.
- Bourdieu, Pierre, **dans le foulard islamique en question**, Editions Amsterdam, Paris, 2004.
- Femmes voilées, femme battus", Le Nouvelle Observateur, 26 Octobre 1989.
- Hackett, Contad, ***5* facts about the Muslim population in Europe**, Paw research center, November, 29, 2017.
- Imran Awan and Irene Zempi, **A Working Definition of Islamophobia**: A Briefing Paper, November 2020.
- Taguiff, Pierre-Andre, **Face au racism**, Vol.1, La Decouverte, Paris, 1991.
- Le Nouvelle Observateur 16 Septembre 2003
- Cent minutes pour convaincre, France2, 20 Novembre 2003.
- Le Discours du président français Jacques Chirac, 17 Dec,2003, Palais de l'Elysée, France. https://www.youtube.com/watch?v=nhELieqWZUQ
- Le site de la Conseil de l'Europe, La Recommandation Enter! et les droits sociaux, https://www.coe.int/en/web/enter/social-rights https://www.pewresearch.org/fact-tank/2017/11/29/5-facts-about-the-muslim-population-in-europe/

References:

- Grāysh, ʾĀlān, al-ʾIslām wa al-Jumhūrīya wa al-ʿĀlam, Dār al-Sāqī, Beirut , 2016, 1st
- Maʿlūf, ʾAmīn, al-Hawiyāt al-Qātila, Dār al-Fārābī, Lebanon ,2004, 1st
- Birtūsī, Krīstūf, Firansā wa al-Muslimūn Baḥth fī Susyūlūjya al-Muwāṭana, Dār al-Fārābī, Lebanon,2019, 1st
- Dūminīk, Shnābr wa Kristyān, Bāshūlyīh, Mā al-Muwāṭanah, Ed Sūnya Maḥmūd Najā, al-Markaz al-Qawmī li al-Tarjamah, Cairo, 2016.
- Bzyān, Saʿdī, Maʿrakatu al-Ḥijāb fī Firansā ʾUṣūluhā wa Fuṣūluhā Ṣuwar ʿAn Muʿānāt al-Muslimīn fī al-Mahjar, Dār Hūma li al-Ṭibāʿa wa al-Nashr, Algeria, 2005, 1st ed.
- Mannāʿ, Haytham, al-Islām wa ʾŪrūba, al-Maʿhad al-ʾIskandināfī li Ḥuqūq al-ʾInsān, Muʾassast Haytham Mannaʿ, 2021, 2nd Ed.

- Al-Dustūr al-Firansī.
- B. Būdhīna, ʿuma,r Ṣūratu al-Taqaddum fī al-Fikr al-ʾIslāmī al-Ḥadīth, Majallat Afkār Malysia, Mujallad23, 2nd Ed, 2021.
- Jīnkū, ʿAlāʾ al-Dīn, al-Muwāṭana bayna al-Siyāsa al-Sharʿiya wa al-Taḥadiyāt al-Muʿāṣira, Majalat al-Dirāsāt al-ʿUlyā Jāmiʿat al-Nylayn Sudan, al-Mujalad 3, ʿAdad 11 2015.
- Mezyānī, ʿAllāwa, al-Yamīniya Dātī Tanhazim ʾAmāma al-ʾIshtirākiya ʾIn Hīdālqū fī Paris, Frūns 24, 28-06-2020.
- Al-ṬaʿĀmna, Qāsim, ʾAhlu al-Dhimma fi Fiqhi al-Siyāsati al-Sharʿiya -ʿIṣmatu al-Dami wa al-Māli ʾUnmūdhajan-, al-Majalatu al-ʾUrduniya fi al-Dirāsāt al-ʾIslāmiya, al-Mujalad 16, al-ʿAdad 2, 2020.
- ʾAbū Maryam, Hishām, Hal al-ʾAṣwāt al-Jazāeiriya Ḥāsima Biriʾāsiyāt Firansā, al-Jazīra net, Paris, 11-4-2017.
- Al-Ghamnī, Muḥammad, al-ʾIqṣāʾ al-ʾIjtimāʿī wa al-Siyāsī li al-Fieāt al-Ḍaʿīfa fi al-Mujtamaʿāt al-Gharbiya: Dirāsat al-Ḥāla al-Firansiya, Baḥth Muqaddam fi al-Muʾtamar al-Duwalī al-Sābiʿ li Markaz Dirāsāt al-Tashrīʿ al-ʾIslāmī wa al-ʾAkhlāq, 29-04-2019.
- Imran Awan and Irene Zempi، A Working Definition of Islamophobia: A Briefing Paper، November 2020.